

04

القسم الرابع: نشاط وأداء القطاع المصرفي في العام 2013

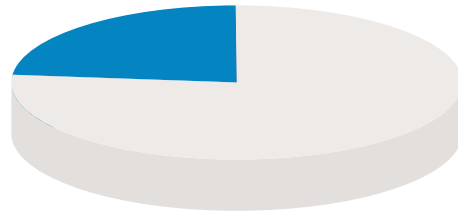
أولاً - التطورات الحاصلة في ميزات القطاع وخصائصه

1-1 في العام 2013، استمرت المصارف التجارية العاملة في لبنان في لعب دور محوري في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال توفير جزء هام من الحاجات التمويلية اللازمة لتحفيز النمو. فأقرضت القطاع الخاص بالأحجام المطلوبة والوافية وكذلك القطاع العام. كما وقّرت لهذا الأخير جزءاً مهماً من الإيرادات من خلال مساهماتها في دفع ما يتوجب عليها من ضرائب. كذلك، أقنت فرص عمل للشباب اللبناني ودأبت على رفع مستوى الأداء المصرفي من خلال تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة لديها وزيادة مؤهلاتها. والجدير ذكره أن الجامعيين باتوا يمثلون أكثر من 73% من العاملين في القطاع.

2-1 على صعيد بنية القطاع المصرفي، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان 73 مصرفاً في نهاية العام 2013، توزعت على 56 مصرفاً تجارياً و17 مصرفاً للأعمال. ووصل عدد فروع المصارف إلى 1007 فروع، منها 985 فرعاً للمصارف التجارية و22 فرعاً لمصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل، يتوافق توزعها على المناطق اللبنانية مع التوزع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية. وتعتبر نسبة المصرفية (Bancaisation) في لبنان مرتفعة إذ يوجد فرع مصرفي واحد لكل 5 آلاف شخص.

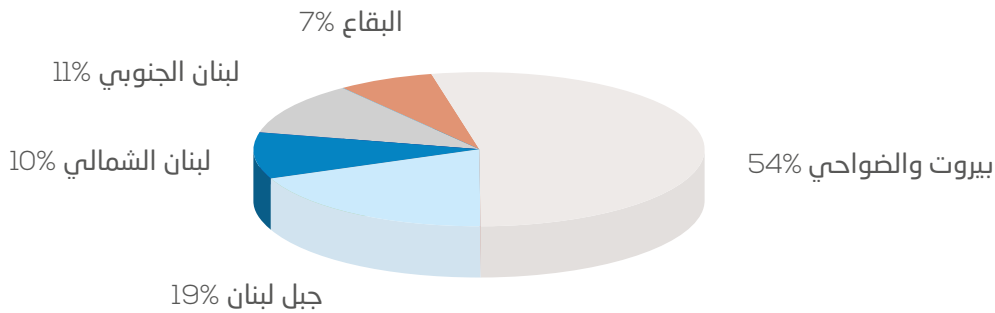
بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام 2013

مصارف الاعمال 17



المصارف التجارية 56

المصدر: مصرف لبنان

التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام 2013

المصدر: مصرف لبنان

3-1 في موازاة توسّع شبكة الفروع المصرفية، تابعت المصارف في العام 2013 تطوير أنظمة ووسائل الدفع. فزادت انتشار خدمة الصراف الآلي بحيث وصل عدد الأجهزة التي وضعتها في خدمة الزبائن إلى 1516 جهازاً في نهاية العام 2013. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان في التداول قرابة 2,2 مليون بطاقة، موزعة بين 2,08 مليون بطاقة يحملها المقيمون و101 ألفاً لغير المقيمين. وشكّلت حصة بطاقات الدفع الفوري (Debit Cards) 54,6% من مجموع البطاقات في التداول، مقابل 22,0% لبطاقات الائتمان (Credit Cards) وحوالي 23,4% لبطاقات الدفع لأجل (Charge Cards) والبطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards). وشهد العام 2013 إطلاق المزيد من البطاقات الذكية، ومنها بطاقات اعتماد ائتمانية متنوّعة تجسّد الشراكة الوثيقة بين صيرفة التجزئة وحقل الاتصالات ومراكز تجارية.

4-1 وفي إطار الانفتاح التاريخي على الخارج، يعمل حالياً في السوق المصرفية اللبنانية 14 فرعاً لمصارف تجارية عربية وأجنبية، علماً أن بعض المصارف الأجنبية العاملة في لبنان تتأثر بالأوضاع والمعطيات القائمة في البلد بدرجة أعلى من تأثير المصارف اللبنانية لضآلة حصتها من السوق المصرفية (لا تتعدّى 2%) ولارتفاع درجة المخاطر التي تقبل مصارفها الأم أن تحملها على دفاترها. كما يعمل في لبنان 11 مصرفاً أجنبياً تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية كبيرة وعريقة وإدارة لبنانية. ويتواجد في لبنان 10 مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية. كما للمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسلة مع 228 مصرفاً في 88 مدينة تسهّل العمليات المالية مع العالم وبالعكس.

5-1 وتميّز العام 2013 بسعي إدارات المصارف إلى توثيق أو اصر التعاون مع المصارف في جميع البلدان وإلى التوسّع في الخارج الذي بات موازياً لنمو النشاط الداخلي، وهو يشكّل عنصراً أساسياً في نمو القطاع المصرفي. ومعلوماً أن المصارف تتطلّع إلى مزيد من التوسّع في اتجاه الخارج لضيق السوق المحلية وللحاق بقاعدة زبائنها. كما يشكّل الانتشار المصرفي الخارجي تصديراً للخدمات اللبنانية ويساهم في إعادة التوازن إلى مدفوعات لبنان الخارجية، على أن يقترن هذا الانتشار بتقوية موارد هذه المصارف البشرية والترسولية والتنظيمية. ونشير في هذا الإطار إلى أن مصرف لبنان يحدّد العلاقة مع الوحدات التابعة في الخارج بموجب تعميم مستقل (تعميم 110) يطلب بموجبه تزويده ولجنة الرقابة دورياً بتقارير مالية وإدارية شاملة حول أعمال كلّ من الوحدات التابعة في الخارج لدى كلّ مصرف، وإنشاء لجنة خاصة بالوحدات التابعة في الخارج تجتمع دورياً وتقوم، على سبيل المثال لا الحصر، بتزويد المصرف الأم في لبنان بخلاصة عن تطور نشاط كلّ من هذه الوحدات.

6-1 لقد طوّرت المصارف اللبنانية شبكة انتشار خارجي واسعة جداً قياساً على حجم نشاطها، وبأشكال قانونية عديدة كمكاتب التمثيل والفروع الخارجية والمصارف الشقيقة أو التابعة. وحالياً، هناك 17 مصرفاً لبنانياً تمثل ما يقارب 86% من حجم القطاع في لبنان لديها وجود في 31 بلداً تغطّي أسواقاً عربية هامة كسورية والأردن والعراق ومصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، كما تغطّي أسواقاً إقليمية ذات وزن اقتصادي مهمّ كتركيا. إضافةً إلى الانتشار المصرفي اللبناني في القارة الأوروبية بدءاً بسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا واللوكسمبورغ وموناكو، مروراً برومانيا

وببلا روسيا وأرمينيا وصولاً إلى بلجيكا وقبرص. كما توسّعت المصارف اللبنانية باتجاه القارة الأميركية (كندا) وكذلك أفريقيا (شاطئ العاج، نيجيريا، الكونغو والسنغال) وأخيراً أستراليا. وامتدّت شبكة المصارف اللبنانية في الدول المشار إليها إلى العديد من المدن الرئيسية، وباتت مصارفها التابعة أو الشريكة أو الشقيقة البالغ عددها 39 مصرفاً تمتلك عدداً من الفروع تخطى 270 فرعاً كما في أيار 2014، ما يمثل 25% من فروع لبنان. أما حجم نشاط المصارف اللبنانية العاملة في الخارج، فيشكل 17% من إجمالي الميزانيات المجمّعة للمصارف العاملة في الأسواق الخارجية، ما يعني أن المخاطر ليست محصورة بل موزّعة بشكلٍ جيّد ومتناسب مع حصص المصارف المعنيّة من السوق.

7-1 تتركز توظيفات المصارف في الخارج في دولٍ معظمها ذات درجات مخاطر سيادية أعلى مما يُعرّف بدرجة الاستثمار Investment Grade. طبعاً، هناك دول كسورية والسودان والعراق غير مصنّفة وذات مخاطر أعلى من مخاطر لبنان حالياً، لكنّ حصتها هامشية من مجمل النشاط الخارجي وكذلك من إجمالي ميزانيات المصارف المجمّعة، لذا تبقى المخاطر فيها محدودة جداً ومضبوطة جيداً. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الرقابة على المصارف قامت منذ بداية الاضطرابات في المنطقة، وبالتعاون مع المصارف اللبنانية المعنيّة، بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط طاولت المصارف المتواجدة في مصر وسورية والأردن وقبرص ومؤخراً تركيا. وقد شملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات وتقلّب أسعار القطع، وتدني قيمة الأصول المأخوذة كضمانة. كما طالبت اللجنة المصارف المعنيّة بتكوين مؤونات إجمالية نتيجة لهذه الاختبارات. إن هذه الأسواق واعدة للمستقبل، ومن المفيد بالنسبة إلى المصارف اللبنانية الحفاظ على مواقعها فيها.

8-1 وفي العام 2013، تابعت المصارف التنسيق مع السلطات المعنيّة، النقدية والحكومية، بهدف وضع الأنظمة والتشريعات الكفيلة بتطوير المهنة المصرفية، وإبداء الرأي في المشاريع والقوانين المتعلقة بالشؤون المالية والمصرفية. وكونها منخرطة في العولمة، تلتزم المصارف تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تلتزم بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولجة بهذا الموضوع في لبنان. وهذه الهيئة بصدد إصدار تعاميم أو اقتراح مشاريع قوانين تتماشى مع النسخة الأخيرة من توصيات مجموعة العمل المالي التي تشكّل المرجعية الأساسية للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وهناك مشروع قانون خاص يتعلّق بتبادل المعلومات الضريبية العائدة للتهرب الضريبي والاحتيال الضريبي غير المشمول بالقانون رقم 318 وافق عليه مجلس الوزراء، وهو حالياً قيد الدرس والمناقشة لدى اللجان البرلمانية المختصة. وتتعامل المصارف بالقدر اللازم من الجديّة وفقاً للقوانين النافذة والتأكيد على الالتزام بالمعايير الدولية وصيانة وتعزيز سمعة القطاع المصرفي. ومن التوجيهات الجديدة، نذكر اعتماد المقاربة المبنية على المخاطر وتحسين وزيادة الشفافية وتفعيل التعاون بين السلطات الدولية. وفي ما يخصّ قانون الامتثال الضريبي الأميركي (فاتكا FATCA) حول الحسابات التابعة لأشخاص يحملون الجنسية الأميركية، فقد تقرّر قيام المصارف والمؤسسات المالية في لبنان بالتعاطي مباشرة مع إدارة الضرائب الأميركية لتبادل المعلومات، وقد بدأت المصارف بدراسة الإجراءات الضرورية تمهيداً لاعتمادها التزاماً بمتطلبات هذا القانون.

ثانياً - النشاط المصرفي

1-2 في نهاية العام 2013، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي 248468 مليار ليرة، أي ما يعادل 164,8 مليار دولار مقابل 228963 مليار ليرة (151,9 مليار دولار) في نهاية العام 2012. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت 8,5% في العام 2013 مقابل نمو بنسبة 8,0% في العام 2012.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

2-2 ويعرض الجدول أدناه تطوّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع بين نهاية العام 2011 ونهاية العام 2013. ويتبيّن أن حصة ودائع القطاع الخاص المقيم انخفضت من 67,2% في نهاية العام 2011 إلى 65,4% في نهاية العام 2013 مقابل ارتفاع حصة ودائع القطاع الخاص غير المقيم من 15,1% إلى 17,3%، وارتفاع حصة الأموال الخاصة من 7,6% من المجموع إلى 8,6%. ويشير ذلك إلى أن المصارف اللبنانية تتمتع بقاعدة قوية من الودائع وأن هذه الأخيرة تبقى المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت الودائع الإجمالية 84,5% من إجمالي المطلوبات في العام 2013، ما يجعلها تدرج ضمن ما يُعرف عالمياً بـ Deposit-rich Banks، أي المصارف التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على الودائع لتمويل التوظيفات وليس

على الموارد الأخرى غير المتاحة أصلاً في لبنان. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. ولكن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

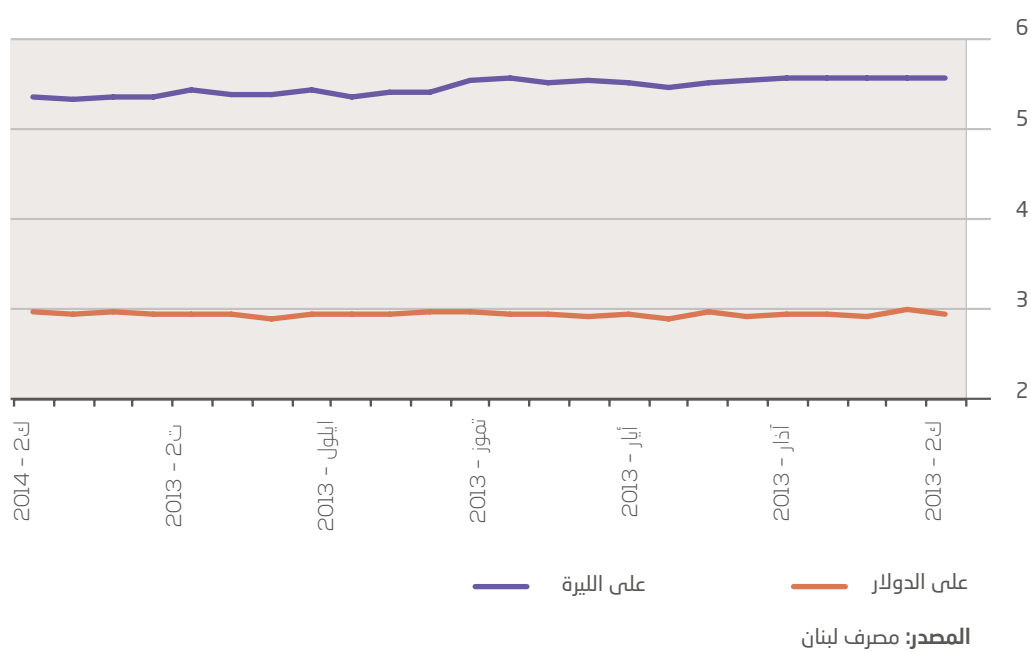
	2013		2012		2011		
	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	
65,4	162396	66,4	152124	67,2	142385	ودائع القطاع الخاص المقيم	
1,8	4463	1,8	4008	1,4	2999	ودائع القطاع العام	
17,3	42934	15,9	36311	15,1	32054	ودائع القطاع الخاص غير المقيم	
3,0	7555	3,9	8897	4,1	8764	التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	
8,6	21410	8,3	19058	7,6	16162	الأموال الخاصة	
3,9	9710	3,7	8565	4,5	9554	مطلوبات أخرى	
100,0	248468	100,0	228963	100,0	211918	المجموع	

المصدر: مصرف لبنان

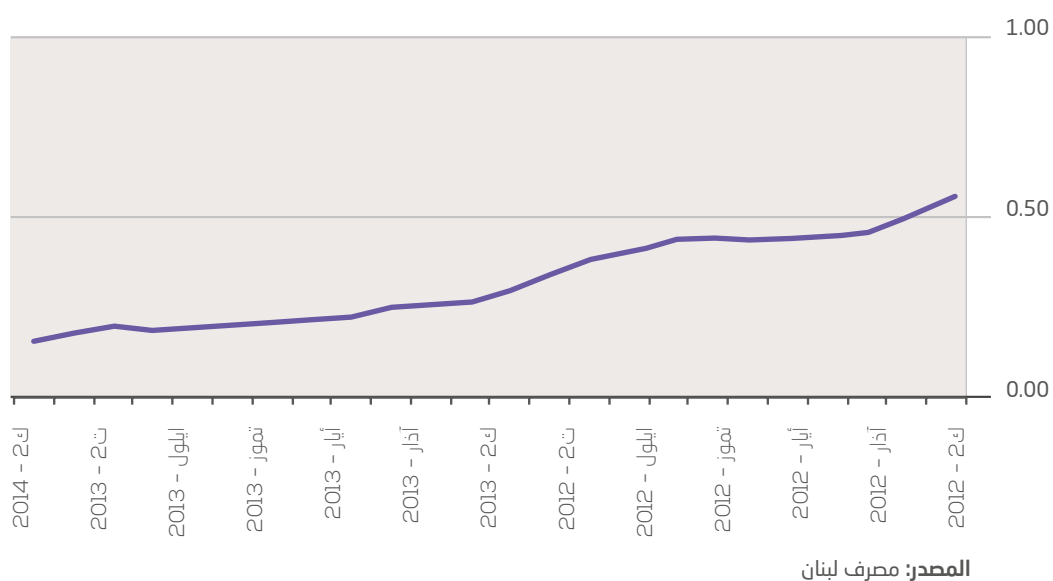
الودائع

- 3-2 في نهاية العام 2013، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، إلى 209793 مليار ليرة، أي ما يعادل 139,2 مليار دولار مقابل 192443 مليار ليرة في نهاية العام 2012. فتكون بذلك هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 9% في العام 2013 متجاوزةً بقليل معدل نموها في العام 2012، والذي بلغ 8,5%. واستحوذ نمو ودائع المقيمين على حوالي 59,2% من زيادة إجمالي الودائع في العام 2013 مقابل 38,2% للقطاع الخاص غير المقيم. علماً أن الودائع التي تأتي من غير المقيمين هي دليل ثقة بالقطاع المصرفي وبمكائنه المالية وإدارته وقدرته على التطور والنمو. كما توزعت الودائع الإجمالية بين 35,3% بالليرة اللبنانية و64,7% بالعملة الأجنبية في نهاية العام 2013.
- 4-2 وفي نهاية العام 2013، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,4% من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم 20,5% وتلك العائدة للقطاع العام 2,1%. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات 548 مليون دولار في نهاية العام 2013. وتتميز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادخار (أكثر من 80%) وقصيرة الأجل (أقل من 90 يوماً).
- 5-2 على صعيد توزيع ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم بحسب نوع العملة، تبين أن الودائع المحررة بالعملة الأجنبية ارتفعت إلى ما يوازي 90,1 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2013، أي بما نسبته 11,2% قياساً على نهاية العام 2012، فيما ارتفعت قيمة الودائع المحررة بالليرة اللبنانية إلى 69535 مليار ليرة، أي بما نسبته 4,9% في الفترة ذاتها، ما أدى بالتالي إلى ارتفاع معدل دولة الودائع من 64,8% في نهاية العام 2012 إلى 66,1% في نهاية العام 2013 في ظل التوترات على الصعيد الأمني والسياسي.
- 6-2 من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 69,7% من الودائع الإجمالية في نهاية العام 2013، موزعة على 47,6% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 30,3% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على 52,4% من مجموع المودعين، ما يدل على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.
- 7-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام 2013، تقلبت معدلات الفائدة الدائنة على الليرة اللبنانية ضمن هوامش ضيقة صعوداً ونزولاً، وبلغ متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة 5,44% في كانون الأول 2013 مقابل 5,41% في كانون الأول 2012. كما عرف متوسط معدل الفائدة الدائنة على الدولار تغيرات طفيفة ليبلغ 2,95% في كانون الأول 2013 مقابل 2,86% في كانون الأول 2012 في ظل بقاء معدلات الفائدة العالمية بلا تغيير وعند مستوى متدنٍ.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



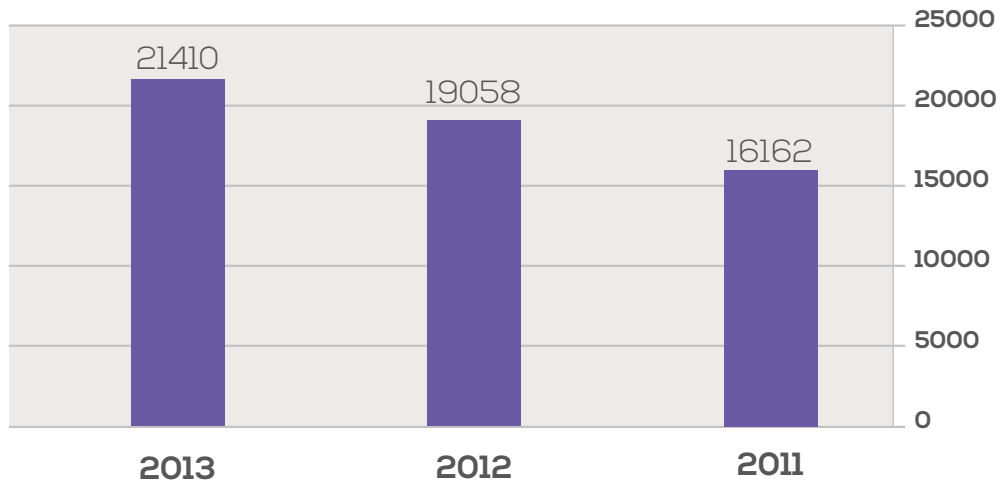
معدل ليبور على الدولار لثلاثة أشهر (%)



الأموال الخاصة

8-2 ارتفعت **الأموال الخاصة** للمصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة 12,3% في العام 2013 وبلغت 21410 مليارات ليرة، أي ما يعادل 14,2 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 19058 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2012. وكانت الأموال الخاصة قد ازدادت بنسبة جيدة قاربت 18% في العام 2012. وفي نهاية كانون الأول 2013، شكّلت الأموال الخاصة 8,6% من إجمالي الميزانية غير المرجّحة بالمخاطر (8,3% في نهاية العام 2012) و30,0% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (29,1% في نهاية العام 2012). وتعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة. وحسب آخر المعطيات المتوافرة، بلغت على سبيل المثال نسبة الأموال الخاصة 6,3% من إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي في اللوكسمبورغ، و5,2% في القطاع المصرفي في فرنسا، و4,8% في بلجيكا و4,7% في ألمانيا. وتجدر الإشارة إلى أن الرأسمال النظامي للمصارف توزّع في نهاية العام 2013 بين 10 مليارات دولار أميركي حقوق حملة أسهم عادية (Common Equity Tier 1) و3 مليارات دولار أموال خاصة أساسية إضافية (Additional Tier 1) ومليار دولار أموال خاصة مساندة (Tier 2).

الأموال الخاصة في المصارف التجارية نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

9-2 إن للرساميل أهمية في حماية الإقتصاد ومدّخرات زبائن المصارف، وهي تمنح المزيد من عناصر القوة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيديّ الانتشار والأعمال. وتوسيع الرساميل هو موجب على المصارف، التي تكوّنت رساميلها من مصدرين: يعود الأول إلى الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، ومن طريق فتح رساميلها لمساهمين قدامى وجدد. ويكمن الثاني في إعادة ضخّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

10-2 وتبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متديّة بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسيّة، وهي شكّلت 8,4% من الأموال الخاصة في نهاية العام 2013 (6,1% في نهاية العام 2012). ومن الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل 3 لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيته.

11-2 وتواكب السلطات الرقابية في لبنان المصارف لتعزيز رسميتها بحيث فرضت حدوداً دنيا لنسب الملاءة تتجاوز تلك المفروضة بموجب بازل 3 بما يراوح بين 1% و1,5%. وبحسب لجنة الرقابة على المصارف، بلغت نسبة الملاءة الإجمالية في القطاع المصرفي اللبناني حوالي 12,2% في نهاية حزيران 2013 مقابل حدّ أدنى قدره 10,5% مقترح بموجب بازل 3. كما بلغت نسبة الرافعة المالية (الأموال الخاصة الأساسيّة Tier 1 إلى إجمالي الموجودات غير المرجّحة بالمخاطر) Leverage Ratio 7% وتعتبر جيّدة مقابل حدّ أدنى قدره 3% مقترح بموجب بازل 3. ومع تفاقم الأوضاع في المنطقة وتأثيرها على لبنان وعلى حجم المؤونات العديدة والمتنوّعة التي ينبغي أن تكوّنها المصارف لمواجهة المخاطر، أعلن مصرف لبنان في أوائل العام 2014 عن إمكانية إعادة النظر في كيفية تطبيق بازل 3 في اتجاه يريح الالتزام بالاتفاقية، إنّما دون المسّ بنسب الملاءة التي بدأت تطبّقها المصارف اللبنانية بحذافيرها. وبتاريخ 6 آذار 2014، أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم 358 الذي وضع فيه الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان، والذي تضمّن أوزان مخاطر الائتمان المطابقة لمتطلبات بازل 2/بازل 3 مع تخفيف بعض أوزان التثقيل التي يمكن تحسينها، لا سيّما تلك المطبّقة على ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، والتي هي ودائع غير مستعملة من قِبَل المصرف المركزي الذي يكتفي بإعادة توظيفها لدى المصارف المراسلة. وقد أعطيت بموجب هذا التعميم نسبة تثقيل قدرها 50%، وهي حدّ وسطي بين نسبيّتي 20% و100% الممكن اعتمادهما. ومن شأن هذه التعديلات أن تريح المصارف وأن تفتح الباب لدخول مستثمرين جدد إلى القطاع المصرفي، فيما أبقى هذا التعميم على الجدول الزمني للتقيّد بالحدود الدنيا لنسب الملاءة على حاله: أي الوصول في نهاية العام 2015 إلى 8% لحملة الأسهم العادية و10,5% للأموال الخاصة الأساسيّة و12% لنسبة الملاءة الإجمالية.

توظيفات القطاع المصرفي

12-2 في العام 2013، حصلت بعض التغيرات في بنية توظيفات المصارف التجارية قياساً على نهاية العام 2012. فقد انخفضت حصة الودائع لدى مصرف لبنان قليلاً إلى 33,0% من إجمالي التوظيفات من 34,6% في نهاية التاريخين على التوالي، كما تراجع حصة الموجودات الخارجية قليلاً إلى 16,2%. في المقابل، ارتفعت حصة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى 25,2% وعادت حصة التسليفات للقطاع العام للارتفاع إلى 22,8% في نهاية كانون الأول 2013. ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية بين نهاية العام 2011 ونهاية العام 2013.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

2013		2012		2011		
الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	
33,2	82533	34,8	79604	33,8	71535	موفورات *
33,0	81957	34,6	79179	33,6	71143	منها: ودائع لدى مصرف لبنان
25,2	62565	24,9	57052	24,3	51594	تسليفات للقطاع الخاص المقيم
22,8	56786	20,5	46930	20,8	44055	تسليفات للقطاع العام
16,2	40137	17,2	39447	18,1	38436	موجودات خارجية
8,5	21041	9,5	21702	10,4	22054	منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم
3,6	8862	3,7	8452	3,7	7764	تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم
2,6	6447	2,6	5930	3,0	6297	قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة
100,0	248468	100,0	228963	100,0	211918	المجموع

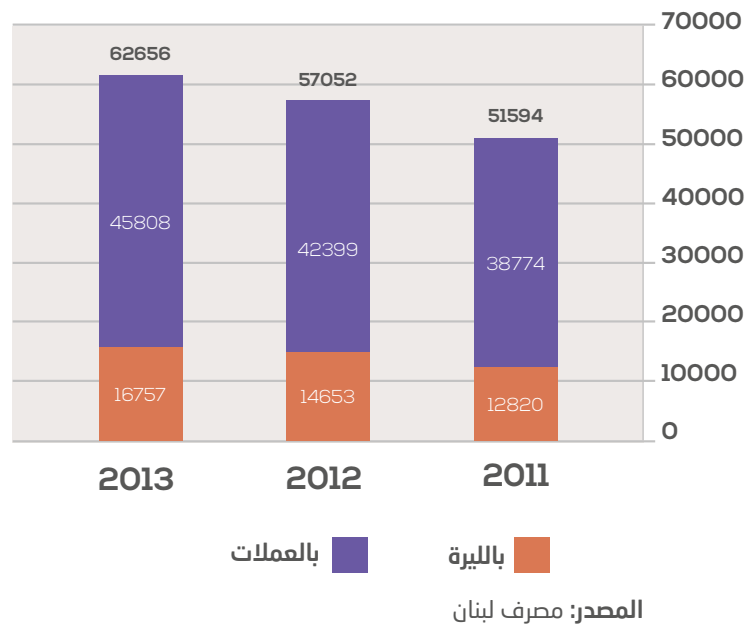
المصدر: مصرف لبنان

*أوراق نقدية ونقود صغيرة بالليرة اللبنانية + ودائع لدى مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

13-2 تابعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعها في العام 2013 لتصل إلى ما يقارب 47,4 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 43,5 مليار دولار في نهاية العام 2012. وتباطأ نموها قليلاً إلى 9% في العام 2013 مقابل نمو بنسبة 10,4% في العام 2012، لكنه يبقى جيداً ومقبولاً في ظل النمو الاقتصادي الضعيف في البلاد. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، 12,4% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام 2013.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم
نهاية الفترة (مليار ليرة)



14-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة ناهزت 7% في المتوسط بالليرة وبالعملات الأجنبية في العام 2013، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. ولقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي 105% من الناتج المحلي الإجمالي (حسب التقديرات) في نهاية العام 2013، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. أمّا المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَي الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

15-2 من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى 40,3% في نهاية كانون الأول 2013 من 41,6% في نهاية العام 2012، في حين استمرت نسبة التسليفات بالليرة بالقياس إلى الودائع بالليرة في الارتفاع لتصل إلى 24,1% في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 22,1% في نهاية العام 2012. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدلات السيولة المرتفعة التي تتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الادّخار المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

16-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة 14,4% في العام 2013 وبنسبة مشابهة (14,3%) في العام 2012، أي بوتيرة أسرع من ارتفاع التسليفات بالعملات الأجنبية (7,5% و9,3% في التاريخين على التوالي)، سجّل تراجع إضافي في معدّل دولة التسليفات إلى 76,5% في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 77,6% في نهاية العام 2012، مع الإشارة إلى أن هذا المعدّل كان قد بلغ 86,6% في نهاية العام 2008. وجاء تراجع معدّل دولة التسليفات في السنوات الأخيرة كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلّق بصورة رئيسية بقروض سكنية إضافةً إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلّق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

17-2 في جديد سياسة مصرف لبنان الهادفة إلى تحفيز القطاع الخاص، والتي استتدت في الفترة الأخيرة إلى دعائم عدّة ومتنوّعة، تندرج أولاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة رخيصة للمصارف، إذ أطلق مصرف لبنان في مطلع العام 2013 برنامجاً تحفيزياً للتسليفات، شمل معظم القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع السكن، محوّلاً إعطاء دفع جديد لعملية النمو الإقتصادي من خلال التسليف المصرفي بالليرة وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو 1,4 مليار دولار بتصرّف المصارف بفائدة 1%، لتستمرّ هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأسر بهذه الآلية الجديدة بعد استفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى 5%. وكان ثمة تجاوب كبير مع البرنامج من

قبل المصارف والسوق بحيث تمّ سريعاً استنفاد المبالغ المخصّصة للمشاريع الجديدة وجزء كبير من المبالغ المخصّصة للإقراض السكني. ومن المنتظر أن يضع المصرف المركزي مطلع العام الحالي مبلغاً إضافياً ضمن هذه الآلية لمزيد من التحفيز الاقتصادي وتحريك القطاعين السكني والتكنولوجي بنوع خاص. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم المتعلّق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكّل محرّكاً للنمو في المستقبل، ويوفّر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضمانة قدرها 75% ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. ويسمح هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة ضمن حدود 3% من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة للإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شراكات ومساهمات في رأس المال هي مهمة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تتدرج في إطار اقتصاد المعرفة. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة، ومنها السياحة، من 7 إلى 10 سنوات بما فيها القروض الجديدة.

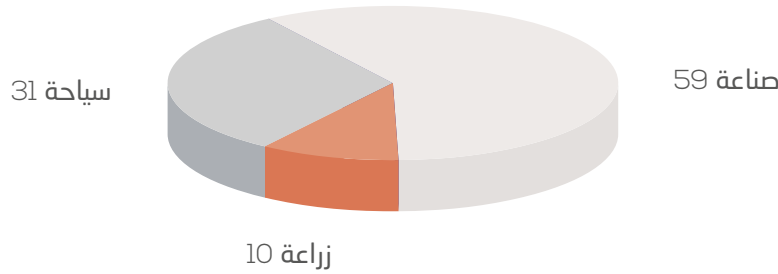
التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي (نهاية الفترة-مليار ليرة)

2013	2012	2011	2010	
6083	5469	4651	3545	1- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها
1781	1607	1405	1164	2- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها
204	204	204	199	3- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتمير
179	170	162	143	4- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي
80	79	79	75	5- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC
16	16	16	16	6- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي
7	7	7	7	7- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD
8350	7552	6524	5148	مجموع التسليفات المدعومة الفوائد(1+2+3+4+5+6+7)
4166	3920	3035	2301	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي
9899	9339	7338	5673	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي

المصدر: مصرف لبنان

18-2 وتبيّن المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة، ارتفعت بنسبة 6% في العام 2013 (27,3% في العام 2012)، لتصل إلى 9899 مليار ليرة في نهاية العام، وقد نتج ارتفاعها في السنوات الأخيرة بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. وازدادت التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي بنسبة 6,3% في العام 2013 (29,2% في العام 2012)، ووصلت إلى 4166 مليار ليرة. كما تظهر الإحصاءات أنّ إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافق عليها في فترة 1997-نهاية 2013، ازداد بنسبة 10,6% في العام 2013 (15,8% في العام 2012)، وبلغت قيمة هذه التسليفات 8350 مليار ليرة، أي ما يعادل 5,5 مليارات دولار في نهاية العام 2013. وباتت التسليفات الممنوحة ضمن هذه الآليات الخاصة تمثّل حوالي 12% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم في نهاية العام 2013. وشكّلت حصة الصناعة منها 59% مقابل 31% للسياحة و10% للزراعة. ويتمثّل عنصر الدعم في أربعة مقومات: مدة القروض وهي لسبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتدني في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات تتركز إلى استعمال أو تخفيض الإحتياطي الإلزامي.

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية نهاية العام 2013 (%)



المصدر: مصرف لبنان

19-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتمويل (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ، ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

20-2 وتشير آخر الإحصاءات المتوافرة حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية العام 2013، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدّرُها 71,5% - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ 28,5% من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام 2013، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري 32,4%، تلتها حصّة القروض بكفالات شخصية (18,2%)، ثمّ حصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية (13,0%).

21-2 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فهو يتوافق بصورة عامة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، في حال استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطورة منها والناشئة. وقد أظهرت الإحصاءات ارتفاعاً جيّداً للتسليفات المستعملة والممنوحة لجميع القطاعات الاقتصادية بين نهاية العام 2011 ونهاية العام 2013. ويستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع التي وصلت إلى 34,5% من إجمالي التسليفات في نهاية العام 2013. أما حصّة الأفراد أو القروض الشخصية فواصلت ارتفاعها إلى 27,8%، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى 16,1%. وازدادت قليلاً حصّة البناء والمقاولات إلى 17,4% من إجمالي التسليفات. وفي حين استقرّت تقريباً حصّة كلٍّ من الزراعة والصناعة، تراجعت حصّة الوساطة المالية إلى 5,4% وحصّة القطاعات الأخرى إلى 2,6%.

توزّع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون الأول 2013		كانون الأول 2012		كانون الأول 2011		
	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	
	34,47	27501	34,57	25414	35,11	23257	التجارة والخدمات
	17,35	13840	16,69	12267	16,23	10751	البناء والمقاولات
	11,29	9007	11,48	8439	11,24	7445	الصناعة
	27,84	22207	26,35	19368	25,46	16868	القروض الشخصية
	16,13	12866	14,91	10957	13,60	9018	منها: القروض السكنية
	5,41	4316	6,97	5127	7,89	5226	الوساطة المالية
	1,03	824	0,93	683	0,97	644	الزراعة
	2,61	2082	3,01	2209	3,10	2055	قطاعات أخرى
	100,00	79777	100,00	73507	100,00	66246	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

22-2 ويظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرجي في حصة هذه المنطقة لتصل إلى 78,0% من إجمالي التسليفات و53,3% من مجموع المستفيدين في نهاية العام 2013. ويُعتبر هذا التركيز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخل في العاصمة والضواحي.

23-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبيّن الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها 1,6% فقط (عدد 7370 شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين الذي يقارب 466 ألفاً، وهذه النسبة الضئيلة تنسجم مع ما هو قائم في أيّ اقتصاد في العالم، ويستحوذ حوالي 85% من المستفيدين على 11% من حجم التسليفات، في حين أن حصة 15% منهم تقارب 89%.

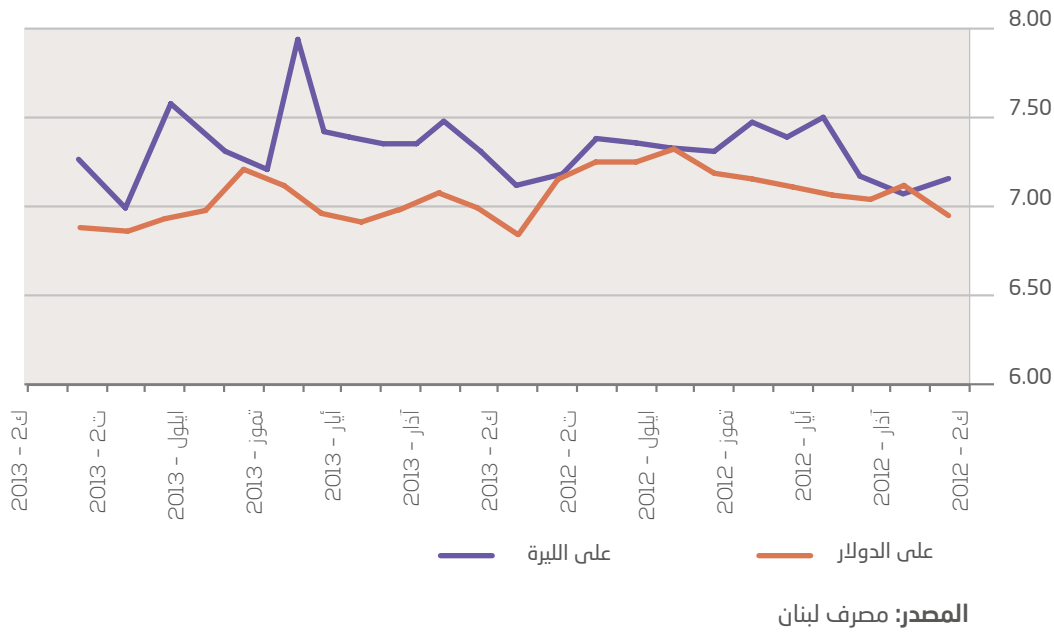
توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام 2013 - %، مليار ليرة وعدد)

حسب عدد المستفيدين (%)	حسب القيمة (%)	
7,45	0,09	أقلّ من 5 ملايين ليرة
54,05	4,28	5-25 مليون ليرة
23,57	6,41	25-100 مليون ليرة
12,12	14,03	100-500 مليون ليرة
1,22	4,89	500-1000 مليون ليرة
1,12	14,01	1000-5000 مليون ليرة
0,22	9,08	5000-10000 مليون ليرة
0,24	47,21	10000 مليون ليرة وما فوق
465535	79777	المجموع (مليار ليرة-عدد)

المصدر: مصرف لبنان

24-2 في ما يخص معدلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي، فقد سجلت في العام 2013 كما خلال العام 2012 بعض التقلبات صعوداً ونزولاً، إنما ضمن هامش ضيقة، وبلغ متوسط الفائدة المدينة على الليرة 7,29% في كانون الأول 2013 مقابل 7,07% في كانون الأول 2012. من جهة أخرى، بلغ متوسط معدل الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار 6,88% في كانون الأول 2013 مقابل 6,87% في كانون الأول 2012.

تطور معدلات الفائدة المدينة في سوق بيروت (%)



25-2 في الإطار ذاته، تابعت جمعية مصارف لبنان إصدار التعاميم المتعلقة بمعدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت (Beirut Reference Rate-BRR) لكل من الدولار الأميركي والليرة اللبنانية من أجل مواكبة حركة معدلات الفائدة في البلد. وبأخذ معدل الفائدة المرجعية بعين الاعتبار، إن بالنسبة إلى سوق الليرة أو إلى سوق الدولار، معدل الفائدة على الودائع لأجل وكلفة التشغيل، مع إضافة كلفة الاحتياطي الإلزامي في ما يخص الفائدة المرجعية لليرة وكلفة السيولة لدى مصرف لبنان والمصارف في الخارج بالنسبة إلى الفائدة المرجعية على الدولار. وكان هذا المعدل الموصى به على الليرة 8,44% في الشهر الأخير من العام 2012 و8,48% في الشهر الأخير من العام 2013 و8,58% في شهر حزيران 2014. أما المعدل الموصى به على الدولار فكان 5,76% و5,89% و5,94% في التواريخ الثلاثة على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

26-2 ارتفعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى 56786 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 46930 مليار ليرة في نهاية العام 2012، لتسجّل بذلك زيادة نسبتها 21% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بمقدار أدنى بكثير نسبته 6,5% في العام 2012.

27-2 وارتفعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 30114 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2013 من 27107 مليارات ليرة في نهاية العام 2012 و24849 ملياراً في نهاية العام 2011. وقد ازدادت اكتتابات المصارف في العام 2013 بوجه خاص بسبب إصدار وزارة المالية سندات خزينة طويلة الأجل (من فئات 7 و8 و10 و12 سنة)، تركّزت فيها اكتتابات المصارف نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً في ظلّ توافر السيولة بالليرة لديها.

28-2 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز، فقد ارتفعت من 13081 مليون دولار في نهاية العام 2012 إلى 17608 ملايين في نهاية العام 2013. ويُعزى هذا الارتفاع إلى شراء المصارف كمّيات كبيرة من سندات اليوروبوندرز من مصرف لبنان، من جهة، وإلى اكتتاباتها بسندات اليوروبوندرز التي أصدرتها وزارة المالية خلال الفترة قيد الدرس، من جهة أخرى.

29-2 وقد تراجمت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى 53,3% من إجمالي التسليفات لهذا القطاع في نهاية العام 2013 مقابل 58,0% في نهاية العام 2012 لتكون حصّة التسليفات بالعملات الأجنبية قد ارتفعت إلى 46,7% مقابل 42,0% في التاريخين المذكورين على التوالي.

الموجودات الخارجية

30-2 في نهاية العام 2013، بلغت ودائع المصارف التجارية العاملة في لبنان لدى المصارف المراسلة حوالي 14 مليار دولار مقابل 14,4 مليار دولار في نهاية العام 2012. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة 3% في العام 2013 مقابل انخفاضها بنسبة أدنى بلغت 1,6% في العام 2012. وقد تراجمت نسبتها من 17,8% من الودائع لدى المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام 2012 إلى 15,5% في نهاية العام 2013.

31-2 وبالإضافة إلى كونها رافداً مهماً للسيولة بالعملات الأجنبية، تلعب هذه الودائع وظيفة هامّة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض لهذه التوظيفات الخارجية والبالغ أقلّ من 1% في المتوسط، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أية تطوّرات سلبية قد تطرأ.

32-2 وارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى حوالي 8,9 مليارات دولار في نهاية العام 2013 مقابل 8,5 مليارات دولار في نهاية العام 2012. وبتعبير آخر، غطت الودائع لدى المصارف المراسلة أكثر من ضعفٍ ونصف (2,8 مرة) الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام 2013 (2,4 مرة في نهاية العام 2012).

33-2 من جهة أخرى، ارتفعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى بنسبة 10,1% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 7,8% في العام 2012، بحيث بلغت 6789 مليون دولار في نهاية العام 2013 مقابل 6164 مليون دولار في نهاية العام 2012. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في الخارج التي لا تقل درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً إلى الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنوعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

34-2 في العام 2013، استمرّت موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان في المنحى التصاعدي إنما بوتيرة أبطأ منها في السنوات التي سبقت، لتصل إلى 81957 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2013 مقابل 79179 مليار ليرة في نهاية العام 2012، فتكون بذلك قد ارتفعت بنسبة 3,5% في العام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة 11,3% في العام 2012.

35-2 وساهم ارتفاع الودائع لدى المصارف في العام 2013 في زيادة الاحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. كما ساهمت اكتتابات المصارف بشهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها المصرف المركزي، والتي كانت كثيفة في العام 2013، في زيادة ودائعها لدى هذا الأخير. ولكن في المقابل، أدّى استخدام المصارف لجزء من ودائعها لدى المصرف المركزي بهدف الاكتتاب بسندات الخزينة الطويلة الأجل (خصوصاً في أيلول 2013) إلى تباطؤ زيادة ودائعها لديه، علماً أن محفظة شهادات الإيداع بالدولار التي يصدرها مصرف لبنان بقيت شبه مستقرّة في العام 2013.

ثالثاً- المصارف وإدارة المخاطر

1-3 تعتمد إدارة المخاطر في المصارف بشكل أساسي على الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والسقوف في ما يخص أنواع المخاطر ودرجة التعرّض لها المرغوب فيها، والتي تحدّدها وتوافق عليها مجالس الإدارة. وهي موضوع متابعة يومية من قبل اللجان والمديريات المعنيّة التي تضمّ أصحاب كفاية وخبرة عالية في تحديد وإدارة وضبط المخاطر المصرفية على أنواعها. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، ملتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافةً إلى المعايير الدولية مع تكييف هذه القواعد والمعايير مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية التنفيذ وفق الحاجة. وتجدر الإشارة إلى أنّه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الإضطرابات في بعض دول المنطقة، وبالتعاون مع المصارف المعنيّة، بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط Stress Testing للمصارف المتواجدة في مصر، وسورية، والأردن، وقبرص، ومؤخراً تركيا. وشملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلّب أسعار القطع وتدني قيمة الأصول المأخوذة كضمانة، وطُلب من المصارف اتّخاذ مؤنات اجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الإختبارات.

مخاطر تقلّبات معدلات الفوائد (Interest Rate Risk)

2-3 لم يطرأ أيّ جديد في ما يتعلّق بمخاطر تقلّب الفائدة في العام 2013 نظراً لبقاء معدّلات الفائدة شبه مستقرّة. وتعتبر مخاطر تقلّبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخصّ تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنّها في قسم كبير منها جارية، وتتمّ بالتالي مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حدّ كبير مع فترة مراجعة معدّلات الفائدة المطبّقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأنّ آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحرّكة. فقد بلغ الأجل المثقل حوالي 1274 يوماً بالنسبة إلى سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام 2013، وحوالي 5,9 سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندر خارج التزامات مؤتمرني باريس 2 و3. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمرودود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المرودود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلّب معدلات الفوائد، إضافةً إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وهي سائلة بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلّها أمور تحدّ من هذه المخاطر.

مخاطر سعر الصرف (Exchange Rate Risk)

3-3 بقيت مخاطر سعر الصرف متديّة وتحت السيطرة في العام 2013، إذ لم يطرأ أيّ جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر الصرف، وتوافر الموجودات الأجنبية اللازمة والتي ارتفعت إلى مستويات قياسية جديدة. فقد بلغت هذه الموجودات 31713 مليون دولار في نهاية العام 2013، ما يغطّي 18 شهراً من الاستيراد وما يوازي 70% من الكتلة النقدية بالليرة. كما بقيت مخاطر سعر الصرف متديّة لناحية بنية مراكز القطع. فعلى سبيل التذكير، لا يُسمح للمصارف باتّخاذ مراكز قطع عملائية، مدينة أو دائنة، تتعدّي 1% من صافي الأموال الخاصّة الأساسيّة، كما يُسمح للمصارف بالإحتفاظ بمراكز قطع بنوية لحماية الرأسمال نسبتها 60% كحدّ أعلى من الأموال الخاصّة الأساسيّة الصافية.

مخاطر الإقراض (Credit Risk)

4-3 في السنوات الماضية، كان من الطبيعي أن تتأثر سلباً نوعية تسليفات المصارف في بعض الدول العربية، لا سيما في سورية، بالتطورات الحاصلة. لكنّ المخاطر المتعلقة بالتسليفات في الداخل بقيت عموماً مضبوطة إلى حدّ كبير، على الرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي. وتسعى المصارف دائماً إلى تحسين نوعية محفظة القروض لديها وإلى التحوّط، إذ تراجمت نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات بشكل إضافي إلى 3,4% في نهاية العام 2013 مقابل 3,5% في نهاية العام 2012 (4,5% للمصارف في المنطقة العربية)، كما ازدادت المؤنات المكوّنة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها إلى 75,0% مقابل 74,7% في نهاية العامين المذكورين على التوالي (89,7% للمصارف في المنطقة العربية).

في المقابل، ارتفعت قليلاً درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية في العام 2013، بحيث بلغت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان 55,8% من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل 55,1% في نهاية العام 2012. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (حوالي 51%) من التوظيف لدى القطاع العام هو بالعملة الوطنية بحيث يتنفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملات الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيفها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. في حين عرف التصنيف السيادي للدولة اللبنانية بعض التراجع في العام 2013، إذ خفّضت وكالة ستاندرد اند بورز تصنيف لبنان من B إلى B- في تشرين الثاني 2013 مع آفاق "سلبية" قبل أن تعود وترفعها إلى "مستقرّة" في نيسان 2014. من جهة أخرى، أبقت كلّ من وكالتيّ موديز وفيتش تصنيف سندات الحكومة اللبنانية على حالها في العام 2013، غير أنّها خفّضت الآفاق من "مستقرّة" إلى "سلبية". علماً أنّ الدولة اللبنانية لم تعرف يوماً تخلفاً عن الدفع، كما أنّ سندات اليوروبندز هي في جزء كبير منها محمولة من جهات مقيمة مسؤولة، ما يخفّف من مخاطر عدم السداد.

5-3 وطبعاً، تتحكّم المصارف إلى حدّ كبير بمخاطر الإقراض التي تقع تقليدياً في صلب العمل المصرفي. فهي تملك قاعدة معلومات مهمّة، متزايدة ومحدّثة عن زبائنها وعن القطاعات التي تعمل فيها، ما يمكنها من درس ملفات العملاء بمزيد من العمق قبل منح التسليفات، وتعزّز دور وحدات إدارة المخاطر، وتأخذ الضمانات الكافية على تسليقاتها، وتقوم بتصنيفها دورياً بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية ويتكوّن المؤنات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّي القروض الرديئة بالمؤنات على نحو كامل وتُدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلقة بالتسليفات لمقتضى واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. كما أن السلطات الرقابية وضعت حدّاً أقصى للتسليفات الممكن منحها للجهات المقرّبة. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية، خصوصاً في ما يعود للتسليفات غير المغطّاة بأية ضمانات والتي تقارب حصّتها 29% من إجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

مخاطر السيولة

6-3 يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء باليرة أو بالعملات الأجنبية ما يَبقي مخاطر السيولة تحت السيطرة، بدرجة كبيرة. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، باليرة وبشكل خاص بالعملات الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي والمحافظة عليها لا سيّما في حال حصول أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد برهنت هذه الاستراتيجية عن فعاليتها في تجاوز أزمات عدّة، ورَسخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وبلغ معدّل السيولة الاجمالية باليرة والعملات الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة باليرة والعملات الأجنبية لأقلّ من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، أكثر من 56% من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام 2013 مقابل حوالي 58% في نهاية العام 2012، وهي الأعلى في المنطقة. كما يبلغ معدّل السيولة الأولية بالعملات الأجنبية (الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج) حوالي 44% من الودائع والالتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملات الأجنبية في غياب المقرض في المقام الأخير.

مخاطر الملاءة

7-3 يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) حوالي 12,2% في نهاية حزيران 2013، مقابل حدّ أدنى قدره 10,5% مُقترح بموجب بازل 3، وذلك بحسب السلطات النقدية والرقابية. وبوأكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى الجودة والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهماً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

8-3 وترى السلطات النقدية أنّ القطاع المصرفي اللبناني لن يواجه مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل 3. وقد طلب المصرف المركزي من المصارف من خلال التعميم الوسيط رقم 282 الوصول إلى معدّل 12% (الأموال الخاصة الإجمالية/مجموع الموجودات المرجّحة) في نهاية العام 2015، علماً أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل 10,5% حتى العام 2019. كما ترى السلطات النقدية أنّه سيتمّ التوصل إلى هذه النسب من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم، ما يؤدّي إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة، وهذا ما كان يحصل في السنوات الأخيرة الماضية.

مخاطر السمعة

9-3 منذ سنوات طويلة، يبذل كلٌّ من المصرف المركزي والمصارف العاملة في لبنان جهوداً كبيرة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتزام لبنان بالمعايير الدولية ذات الصلة. وبطبيعة الحال، تكثفت هذه الجهود في السنوات القليلة الماضية، مع التشدد في تطبيق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية وإيران.

9-3-1 ومن بين الإجراءات الأخيرة التي اتخذها المصرف المركزي، نذكر إصداره تعاميم عدّة ركّزت على تنظيم مهنة الصيرفة في لبنان، وتعميماً هاماً تحت رقم 2012/126 يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين حيث طلب من المصارف الإطلاع الكامل على القوانين والأنظمة والإجراءات والعقوبات والتقييدات المقررة من قبل المنظمات الدولية أو من قبل السلطات السيادية في دول المصارف المرسلّة والمراسلة والتعامل معها وفقها. كما أصدر المصرف المركزي في مطلع العام 2013 تعميماً هاماً يحمل الرقم 2013/128 ويتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department لدى كلِّ مصرف.

9-3-2 كذلك، تتعامل المصارف على نحو جدّي وواع ومسؤول مع موضوع مكافحة تبييض الأموال والعقوبات الدولية المفروضة على إيران وسورية، غير تلك الصادرة عن الأمم المتحدة التي يلتزم بها لبنان طبعاً، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي.

وثمة تركيز من قبل إدارات المصارف على خضوع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية من تنظيم المصرف المركزي، وجمعية المصارف، والمصارف ذاتها، تغطّي القوانين والأنظمة وأيضاً المعايير والتطوّرات العالمية المتعلقة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.

في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، عُقد في تموز 2013 وفي نيسان 2014 لقاءان موسّعان لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان Compliance General Meeting، حيث تمّ التباحث في مواضيع مكافحة تبييض الأموال والقانون الأميركي للإمتثال الضريبي FATCA والعلاقة مع المصارف المرسلّة، إضافة إلى مواضيع أخرى. كما نظّمت جمعية مصارف لبنان لقاءات متعدّدة دعت إليها مديري وموظفي دوائر الإمتثال، منها لقاء مع مساعد وزير الخزانة الأميركية في تشرين الثاني 2013، ولقاء بدعوة من مصرف سيتي بنك في الشهر ذاته.

من ناحية أخرى، أعدت شركة ديولويت Deloitte، بطلب من جمعية المصارف، دليلي "السياسات والإجراءات" في موضوعي مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من جهة، وقانون الإمتثال الضريبي الأميركي من جهة ثانية، بالتعاون الوثيق مع لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية وتمّ توزيع الدليلين المذكورين على جميع المصارف العاملة في لبنان في تشرين الثاني 2013.

على صعيد آخر، نشير إلى التحركات أو الإتصالات التي قامت بها جمعية مصارف لبنان والمصارف في عدد من الدول ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي (الولايات المتحدة، فرنسا،...)، من خلال اجتماعات مع مسؤولين رسميين ومصرفيين، رفيعي المستوى، وغير تنظيم "يوم المصارف اللبنانية"، وذلك بهدف تحسين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، من دون أن ننسى الجهود التي تقوم بها المصارف من خلال اللجان النيابية من أجل إقرار القوانين ذات الصلة.

وفي إطار التعاون مع المنظمات الدولية، نذكر أنّه تمّ استعراض مجالات التعاون الممكنة بين كلّ من منظمة الإنتربول، و"مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً"، والقطاع المصرفي اللبناني، في سبيل تعزيز مكافحة الجرائم المنظّمة، ولا سيّما الجرائم المالية كتهريب الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال اجتماع عمل عُقد في جمعية المصارف في كانون الثاني 2014.

9-3-3 أخيراً، لا بدّ من التذكير بوجود ثلاثة مشاريع قوانين هامة في أدرج مجلس النواب، تتعلّق أولاً بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم 2001/318، وثانياً بالتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وثالثاً بتبادل المعلومات الضريبية، ومن شأن إقرار هذه المشاريع أن يسهم في تعزيز قدرات لبنان في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

رابعاً- الأداء المصرفي

1-4 في العام 2013، ارتفعت الأرباح الصافية للمصارف العاملة في لبنان بحوالي 4,9% قياساً على العام 2012، في ظلّ بيئة العمل والظروف الصعبة التي أحاطت بها في الداخل والتطورات في الدول المجاورة. وقد بلغت قيمة الأرباح الصافية المحققة في فروع لبنان 2471 مليار ليرة (ما يعادل 1639 مليون دولار أميركي) في العام 2013 مقابل 2356 مليار ليرة (أي ما يوازي 1563 مليون دولار أميركي) في العام 2012، شأنها تقريباً في العام 2011.

2-4 ونظراً لارتفاع أرباح المصارف في العام 2013 بنسبة أدنى من نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها (8,5%) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسية (9,6%)، فقد انخفض العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) من 13,15% في العام 2012 إلى 12,23% في العام 2013، كما انخفض العائد على متوسط الموجودات (ROAA) من 1,04% إلى 1,01% في التاريخين المذكورين. ويمثل كلّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي بينما يقلّ عنه في الدول العربية والناشئة. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 12,09% والعائد على متوسط الموجودات 1,59% لدى المصارف العربية المئة والاثنتين وسبعين الأولى في العام 2013.

3-4 كما ارتفعت نسبة الكلفة إلى المردود بشكل محدود من 52,1% في العام 2012 إلى 52,5% في العام 2013. فرغم ارتفاع الناتج المصرفي الصافي بحوالي 5,8% والذي ساعد في تحقيقه انخفاض صافي المؤونات على الديون المشكوك بتحصيلها، فإن الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية وأعباء الاستثمار العامة الأخرى ازدادت بنسبة 6,5%. ويجدر القول بأن المصارف عمدت في العام 2012 إلى تكوين مؤونات إضافية بسبب الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي طالت زبائنها في الدول المجاورة. وقد تمّت مراجعة صافي المؤونات على القروض المشكوك بتحصيلها وتخفيضها في العام 2013.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

2013	2012	
12711	11926	1- الفوائد المقبوضة
8422	7881	2- الفوائد المدفوعة
4289	4045	3- هامش الفائدة (1)-(2)
166	274	4- صافي المؤونات
4123	3771	5- صافي الفوائد المقبوضة (3)-(4) أو الناتج المصرفي الصافي
2061	2076	6- صافي العمولات والإيرادات الأخرى
6184	5847	7- الناتج المالي الصافي (5)+(6)
3245	3047	8- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى
2939	2800	9- النتيجة العادية قبل الضريبة (7)-(8)
-4	4	10- إيرادات صافية استثنائية
464	448	11- الضريبة على الأرباح
2471	2356	12- الأرباح الصافية (9) + (10) - (11)

المصدر: مصرف لبنان

4-4 ويفصّل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين العامين 2012 و2013، فقد ارتفع مجموعها من 14006 مليارات ليرة إلى 14768 ملياراً على التوالي، مسجلاً بذلك زيادة قيمتها 762 مليار ليرة ونسبتها 5,4% (+8,9% في العام 2012). ونتج ذلك من ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة 6,6% (8,9% في العام 2012) مقابل انخفاض الإيرادات الأخرى وصافي العمولات بنسبة 1,1% (+21% في العام 2012). وارتبطت الزيادة في الفوائد المقبوضة بزيادة كل من التسليقات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية - من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالดอลลาร์ الأميركي - وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت كانت مستقرّة على العموم، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنية جداً. كما أتى الاستقرار أو التراجع البسيط في صافي العمولات انسجاماً مع نشاط بنود خارج الميزانية وغيرها من الخدمات المصرفية المنتجة للعمولات، علماً أن الارتفاع الاستثنائي لصافي العمولات في السنة السابقة تأثر إلى حدّ ما بإعادة النظر في لائحة الشروط المصرفية التي توصي بها جمعية مصارف لبنان. وعليه، عادت حصة الفوائد المقبوضة لترتفع بشكل بسيط من 85,1% من إجمالي الإيرادات في العام 2012 إلى 86,1% في العام 2013، ولربما المقارنة الأهم هي أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي ارتفعت من 64,5% إلى 66,7% في هذين العامين على التوالي لتتخفّض بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى من 35,5% إلى 33,3% في العامين المشار إليهما تبعاً، من دون أن يتعارض ذلك مع اهتمام المصارف المتزايد بتنويع الخدمات، ومنها تعزيز الصيرفة الخاصة، كالعديد من التجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات.

توزع الإيرادات (مليار ليرة)

	التغيّر (%)		
	2013-2012	2013	2012
فوائد مقبوضة	+6,6	12711	11926
صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)	-1,1	2057	2080
مجموع الإيرادات	+5,4	14768	14006

المصدر: مصرف لبنان

5-4 ويفصّل الجدول التالي تطور النفقات وتوزّعها بين العامين 2012 و2013، فقد ارتفع مجموعها من 11650 مليار ليرة إلى 12297 ملياراً، أي بما قيمته 647 مليار ليرة ونسبته 5,6% (+13,1% في العام 2012).

توزع النفقات (مليار ليرة)

التغير (%)	2013	2012	
2013-2012			
+6,9	8422	7881	فوائد مدفوعة
-39,4	166	274	صافي المؤونات
+6,5	3245	3047	الأعباء التشغيلية والإدارية
+4,9	1750	1668	منها: أعباء الموظفين
+3,6	464	448	الضريبة على الأرباح
+5,6	12297	11650	مجموع النفقات

المصدر: مصرف لبنان

لقد ازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة 6,9% في العام 2013 بالمقارنة مع زيادة بنسبة 9,4% في العام 2012، متجاوزةً بذلك نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة قاربت 9% متوافقة مع استقرار نسبي في متوسط معدلات الفائدة الدائنة، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودائع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة.

وتراجع صافي المؤونات على القروض والتسليفات من 274 مليار ليرة في العام 2012 إلى 166 ملياراً في العام 2013، ما يعني أن المصارف خفّضت حجم المؤونات التي تكوّنها تحوطاً للمخاطر كما سبق وأشارنا.

وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة 6,5% في العام 2013، وتأتى ذلك في جزء منه من زيادة أعباء المستخدمين (+4,9%)، والتي ارتبطت بارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+500 شخص) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي. يُذكر أن زيادة الأعباء التشغيلية الأخرى التي تتحملها المصارف تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجاراة العمل المصرفي العالمي، وقد ازدادت بدورها بنسبة 8,4%. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن أعباء المستخدمين كانت قد ارتفعت بنسبة 13,4% في العام 2012 بفعل زيادة الحد الأدنى للأجور وغلاء المعيشة ابتداءً من شهر شباط، كما ازدادت أعباء الاستثمار العامة الأخرى بنسبة 23,5%. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة 3,6% في العام 2013 لتصل إلى 464 مليار ليرة مقابل 448 ملياراً في العام 2012، بحيث شكّلت حوالي 16% من الربح الصافي قبل الضريبة.